

الدولة العثمانية ودورها في النظام الرأسمالي العالمي

الفضل شلق

لا يمكننا الجواب على السؤال فيما إذا كان التطور الذي بدأ مع «الاكتشافات» البحرية الأوروبية، والذي قاد إلى هيمنة أوروبا على العالم، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، هو تطور حتمي، أي أنه كان يتوجب منذ البداية أن يكون هو الاتجاه الوحيد المتاح؛ لكننا نعرف بما يشبه التأكيد أن من ينظر إلى العالم من قبة تشرف عليه في أواخر القرن السادس عشر يرى صورة تشير إلى أن الإسلام هو الذي سوف يسيطر على العالم، كما يقول وليم ماكنيل في كتابه «صعود الغرب».

لقد تدرجت الهيمنة الأوروبية على العالم ابتداءً من نهاية القرن السادس عشر لا لأسباب بنيوية ولا لتفوق تقني بل لخيارات سياسية واقتصادية تميزت بها عن غيرها. وأهم هذه الخيارات هي:

- 1 - الخيار البحري، وذلك بإعطاء الأولوية للطرق البحرية في التجارة الطويلة المدى وفي الاتصال مع بقية القارات.
- 2 - تدخل الدولة في الاقتصاد بمعنى رعاية النمو الاقتصادي دون الاكتفاء بدور جباية الضرائب، ولا حتى المساهمة في الزراعة كواحد من المالكين للأرض أو في التجارة كواحد من التجار.
- 3 - استخدام العنف كوسيلة لترويج التجارة، فالمكتشفون والتجار هم في نفس الوقت عسكريون يتاجرون بيد ويصوبون السلاح باليد الأخرى لفرض شروطهم على الذين يتبادلون معهم.

لم يكن الخيار البحري مجهولاً أو غير متاح لدى الإمبراطوريات قبل الهيمنة الأوروبية. فالتجار الرومان كانوا قد وصلوا إلى سيلان (سرنديب) قبل المسيح، والتجار العرب وصلوا إلى الصين، وكانت لهم جالية في ميناء كانتون؛ وكانت سفنهم تجوب المتوسط؛ وقاموا برحلات من إسبانيا في المحيط الأطلسي باتجاه الغرب. لكن تلك المحاولات كانت متقطعة ولم تكن برعاية الدولة.

وقبل أن يشرع البرتغاليون برحلاتهم على محاذاة شاطئ أفريقيا الغربي كان الصينيون قد أرسلوا على مدى الثلث الأول من القرن الخامس عشر سبع رحلات بحرية بسفن كبيرة (جنكات) وصل بعضها إلى عدن وإلى شاطئ أفريقيا الشرقي. وقد كانت سفنهم أكبر وأكثر متانة من السفن البرتغالية التي سوف تصل إلى الهند في أواخر القرن الخامس عشر. وكانت تلك الرحلات التجارية والاستشكافية بقيادة أميرال اسمه هانغ شو الذي كان في الأصل خصياً مسلماً. لكن الصينيين الذين عرفوا البوصلة والبارود والمدفعية قبل الأوروبيين قرروا في عام 1435 إحراق الأسطول ووضع حد لتلك الرحلات البحرية. فقد عادوا إلى الخيار البري أي إلى حصر طرق التجارة الطويلة المدى بالطرق البرية، عبر أواسط آسيا، وصولاً إلى العالم الإسلامي وإلى أوروبا. وكانوا قبل ذلك بخمسة قرون قد قاموا بمذبحة في ميناء كانتون ضد قافلة من التجار المسلمين الذين كانوا يأتون عن طريق البحر.

وقبل أن يحرق الصينيون أسطولهم بخمسة قرون، كان المسلمون يفعلون الشيء نفسه بأسطولهم في شرقي المتوسط، كما يذكر الطبري في خبر مقتضب. ولا تزال أسباب الحادثتين مجهولة رغم المحاولات العديدة لتحليل أسباب إحراق الصينيين أسطولهم. ولا يملك المؤرخون تحليلاً يستند إلى وثائق مكتوبة لتفسير هذا الأمر، وكل ما لدينا يقتصر على تفسيرات تستند إلى قرائن وتقديرات Circumstantial.

يتفوق النقل البحري على البري أمنياً واقتصادياً. لكن الإمبراطوريات البرية كالصين والعالم الإسلامي كان بإمكانها أن تأخذ بالخيار البري دون أن

تخسر شيئاً. فقد كان الغرب يحتاج إلى منتجات الصين والهند، وكان عليه أن يذهب إلى هناك، لاستجلاب الحرير والبورسلان من الصين، والتوابل من الهند. وكان على الغرب أن يدفع بالذهب والفضة لاستيراد ما يحتاج، وكان تدفق المعدنين يمر بالعالم الإسلامي، ولم يكن لدى الغرب ما يصدره للشرق. وكان باستطاعة الشرق أن يكون مكتفياً بذاته.

وفي حين كان بإمكان الشرق (العالم الإسلامي، الهند، الصين، الهند الصينية وأرخبيلات آسيا) أن يكتفي بذاته، كانت أوروبا تحتاج دائماً إلى منتجاته. وكان التجار الأوروبيون، منذ أيام الرومان، لا منذ القرن الخامس عشر وحسب، مضطرين للوصول إلى الهند. لكن الوجود الأوروبي في آسيا سيصبح دائماً، والرحلات إلى الشرق ستتواصل، وذلك بدعم من الدولة وبتنظيم تشرف عليه شركات مساهمة تلعب فيها الدولة دوراً أساسياً. وفي حين كان الشرق لا يبني الأساطيل الحربية إلا عندما يشعر بخخطر خارجي، فإن أوروبا ستجعل من بناء الأساطيل مهمة دائمة تشرف عليها مؤسسات تلعب دوراً هاماً في تقرير ميزان القوى بين الدول الأوروبية، وبين أوروبا والشرق. وقد ورثت الدول الأوروبية الأطلسية هذا الدور من المدن الإيطالية التي كانت لها الوساطة التجارية بين الشرق وأوروبا، والتي كانت تمول بالقروض الدول الأطلسية حتى بعد اكتشاف أميركا بمائة عام.

وكما كانت أوروبا تحتاج إلى سلع الشرق وتسعى إليها، كانت الرأسمالية التي نشأت في أحضانها تحتاج إلى التوسع الدائم في سبيل السيطرة على تجارة هذه السلع وفي سبيل الربح. فالتوسع المستمر، والربح، والنمو، والتراكم صارت السمات البارزة للنظام الأوروبي الرأسمالي الذي خرج من دورة السنين السمان التي تتبعها سنين عجاف يُستهلك فيها ما تراكم من قبل.

ولكي يكون التراكم مستمراً فإنه يجب أن يقتصر على الأفراد وجهودهم المبعثرة (أي على ما يسمى اليوم القطاع الخاص) بل يجب أن يكون جهداً تتأطر فيه جميع طاقات المجتمع وتشرف عليه الدولة وتساهم فيه وتدعمه بالجهود الحربية. ولذلك فإن المراكنتيلية - وهي الشكل الأول للنظام

الرأسمالي العالمي - كانت نظاماً تجارياً تشرف عليه الدولة. وكان هذا أيضاً نظاماً انتقل من المدن الإيطالية إلى الدول الأوروبية الأطلسية.

وإذا كانت الحرب وظيفة تقوم بها الدولة منذ بداية نشوئها، فإنها صارت مع الرأسمالية الأوروبية جهود تعبئة للمجتمع في إطار الدولة. فالدولة الأوروبية التي لم تعد مجرد جاب للضرائب والتي صارت مساهماً أساسياً في الاقتصاد، كانت مضطرة لتعبئة جهود المجتمع من أجل خوض الصراع، وكانت مضطرة كذلك إلى زج أعداد كبيرة في القتال وإلى تدريبهم مسبقاً كي تصبح حركاتهم القتالية تلقائية ومنتظمة، وإلى تجهيزهم بمعدات متطورة.

رغم ذلك، لم يكن التطور التقني هو الذي قرّر رجحان الميزان لصالح الدول الأوروبية، ولغير صالح إمبراطوريات آسيا، بل كان التفوق التنظيمي والإداري. ففي القرن الخامس عشر، عندما بدأ الأوروبيون رحلات الاكتشاف والسيطرة، كانت السفن الصينية، هي الأكبر والأقوى والأحدث تجهيزاً. وكان العثمانيون، حتى أواخر القرن السادس عشر يرسلون خبراء صب المدافع إلى الممالك الإسلامية في الجزر التي ستصبح أندونيسيا فيما بعد. وفي أواخر القرن السادس عشر أيضاً كان باستطاعة العثمانيين محاصرة فيينا، وما كانوا ليخسروا المعركة أمام أسوارها لولا الوباء الذي أصاب جيشهم.

وقد حدث التفوق التقني الأوروبي لاحقاً، ربما في القرن الثامن عشر وبفضل الثورة الصناعية، على قاعدة التفوق الإداري والتنظيمي الذي أحرزته أوروبا قبل ذلك، أي خلال القرون الثلاثة السابقة. وقد تأسس هذا التفوق على قاعدة الخيارات التي أخذتها أوروبا بسبب حاجاتها إلى منتجات الشرق، وبالتالي إلى التوسع عن طريق الحملات البحرية (التجارية - العسكرية) المنظمة. فما كانت الهوة التقنية كبيرة - إذا وجدت - قبل أواخر القرن الثامن عشر. فالعرب المسلمون الذين شهدوا الحملات الغربية في بلادهم، أو الذين سافروا إلى الغرب، من الجبرتي إلى رفاعه الطهطاوي إلى محمد عبده، كان انبهارهم أو إعجابهم بأوروبا ينصبّ على النواحي التنظيمية والإدارية أكثر مما على الجوانب التقنية.

إن الشركات العابرة للقارات (multi-national) ليست وليدة رأسمالية القرن العشرين، ولا سمةً يتميز بها نظام ما يسمى العولمة، حسب الموضوعة الفكرية الجديدة، بل هي شركات صاحبت نشوء الرأسمالية منذ مراحلها الأولى، المركنتيلية. وما من دولة أوروبية إلا وأنشأت شركة أو شركات لتجارة «الهند الشرقية» أو «الهند الغربية» (الأمريكتين) أو الليفانت (شرقي المتوسط). وهذه الشركات التي ساهمت فيها الدولة، أو دعمتها، هي الأشكال التنظيمية والإدارية التي ساهمت أساساً في صنع الرأسمالية والتفوق الأوروبي.

إن الرأسمالية، بحكم حاجتها الدائمة إلى التوسع، وإلى تراكم الربح، وبحكم حاجة أوروبا إلى منتجات الشرق، وإلى فرض السيطرة من أجل ضمان احتكار هذه المنتجات، لا يمكن، ولا تستطيع، إلا أن تكون نظاماً عالمياً. وإذا كان لكل دولة أوروبية أطلسية نظامها العالي، الذي يتداخل ويتشابك مع الأنظمة العالمية للدول الأخرى، فإنه لا يحدث فجأة بل يتم على مراحل، إذ يتم بالإكراه والقسر والعنف ضمن مناطق أو مساحات خارجية لتصبح مناطق شبه طرفية، ثم يتم تحويلها إلى مناطق طرفية، حسب النظرية التي صاغها إيمانويل والرستين في كتابه عن «النظام الرأسمالي العالمي الحديث».

وقد بقيت أراضي السلطنة العثمانية ساحةً خارجيةً بالنسبة لأوروبا حتى بداية القرن التاسع عشر. ولم يكن صدفة أن هذا القرن قد بدأ بحملة عسكرية هدفت لاحتلال مصر، وذلك بحجة قطع الطريق على وصول البريطانيين إلى الهند. فما كان ممكناً ضم أراضي الدولة العثمانية للنظام الرأسمالي العالمي دون استخدام العنف. وما كان ممكناً أن يتم ذلك عن طريق تفوق سلع الغرب التي تنتجها مصانع أكثر تطوراً، والتي يتم تسويقها في إطار تطبيق شعار أو مبدأ «حرية التجارة». فالمبدأ الأساسي الذي تحقق الرأسمالية تفوقها، وتبسط سيطرتها عن طريقه هو العنف لا حرية المنافسة أو حرية التجارة. وما حرية المنافسة إلا الغطاء الأيديولوجي للعنف الذي تأسست عليه الرأسمالية العالمية منذ بدايتها.

إن ضم أراضي الدولة العثمانية للسوق الرأسمالية العالمية، وربطها عضواً بهذه السوق، وتحويلها إلى منطقة طرفية، كان يحتاج إلى مؤسسات كبرى تنشأ في إطار الدولة العثمانية وتتخذ فيها القرارات التي تستجيب لمتطلبات السوق الخارجية. وقد فرضت هذه المؤسسات على الدولة العثمانية في إطار «الإصلاحات» و«التنظيمات» الإدارية والسياسية والقانونية والضريبية. وقد حدث الإصلاح الأول (خط كلخانة) في عام 1839 تحت وطأة الحرب المصرية - العثمانية التي هددت السلطنة العثمانية في عقر دارها. وقبل ذلك بعام واحد فرض البريطانيون على العثمانيين المعاهدة الجمركية الشهيرة التي جعلت الرسوم على الواردات 5٪ وعلى الصادرات 12٪. وأعطت حق النقل في الداخل العثماني للشركات الأجنبية. وحدث الإصلاح الثاني (خط شريف همايون) في عام 1856، وذلك في أعقاب حرب القرم. واضطرت الدولة العثمانية عقب مشاركتها في هذه الحرب إلى الاستدانة؛ وتراكت عليها الديون حتى أعلنت إفلاسها في العام 1881 حين فرضت عليها لجنة إدارة الدين، البريطانية - الفرنسية التي أخضعت لها قطاعات إنتاجية واسعة كي يتم إيفاء الدين من ريعها. وفي عام 1858 بُدئ بتحويل الأرض التي كانت في معظمها أميرية إلى ملكية خاصة. وهذا بيت القصيد.

فقد كان ضرورياً أن تتحول الأرض إلى ملكية خاصة كي يتم تحويل الزراعة إلى إنتاج المحاصيل النقدية من أجل التصدير، وما كان ذلك ممكناً في إطار بقاء الأرض ملكاً للدولة، إذ كانت هذه العلاقة تقرر إلى حد بعيد، نوعية المحاصيل المنتجة، وطرائق الإنتاج. ويضاف إلى ذلك أن الملكية الخاصة للأرض تتيح أيضاً مرونة أكبر في التلاؤم مع متطلبات السوق العالمية، وتغيير أنواع المحاصيل وكمياتها حسب الطلب، ورسملة الأرض بدخولها في سوق المضاربة والتداول.

ولكي تتخذ القرارات المناسبة لمتطلبات السوق أيضاً، كان لازماً وجود الأفراد القادرين على اتخاذ هذه القرارات والمتمتعين بالحصانة القانونية اللازمة لذلك. هكذا فإن تحويل الرعايا إلى مواطنين كان عملية ضرورية تتم عن

طريق الإصلاحات المذكورة سابقاً والتي فرض على الدولة العثمانية إجراؤها منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

إن إعادة الهيكلة ليست بدعةً تفرد بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل هي إجراء يطلب من بلدان الأطراف القيام به كلما كان هناك إحساس بأن البنى السائدة في هذه البلدان لا تنسجم مع متطلبات السوق الرأسمالية العالمية. وعلى بلدان الأطراف أن تخضع لإجراءات إعادة الهيكلة كي تستجيب لمتغيرات السوق العالمية؛ وما متطلبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من المؤسسات الدولية، سوى الشكل الراهن لممارسات قديمة تفرضها بلدان المركز الرأسمالية، على اختلاف الظروف في المراحل المتتالية.

بيد أن التطور باتجاه القوانين التي تحمي الملكية الخاصة وحرية الأفراد - وهذا هو جوهر الإصلاحات العثمانية المتتالية - لم يكن أمراً سلبياً. بل كان الثمن الذي دفعته مجتمعات الدولة العثمانية مقابل ذلك هو الأمر السلبي. لقد كان على هذه المجتمعات أن تخضع لمتطلبات خارجية، متطلبات السوق الرأسمالية العالمية التي تقرّها بلدان المركز الرأسمالي. فقد أعطت الرأسمالية لهذه المجتمعات ليبرالية قانونية لكنها حرمتها من الشروط الاقتصادية التي تتيح تحقيق الأهداف الليبرالية على أرض الواقع. ولم تكن المشكلة في الإصلاحات نفسها، بقدر ما كانت في الظروف السياسية التي لم تتح وجود قيادات تمثل إرادات شعوبها وتجسد آمالها وطموحاتها. فالمشكلة كانت في السياسة، أي في التدبير، وفي القدرة على التنظيم والإدارة، لا في الإصلاحات بحد ذاتها. ولا بد من التذكير أنه كانت هناك قيادات سياسية، تعمل على التوالي، ومنذ بداية القرن، في سبيل الإصلاح، وتسعى لتطبيق النماذج الغربية. وقد توصلت هذه القيادات في السبعينات من القرن التاسع عشر إلى فرض الدستور، لكن انقساماتها سمحت للسلطان بإجهاض هذا المسعى والاستفراد بالسلطة وإلغاء تطبيق الدستور.

إن تفوّق الغرب التقني أدّى إلى هوة كان يمكن ردمها لو توافرت الإرادة

السياسية الجمعية، كما حدث في اليابان في منتصف القرن التاسع عشر. ومن المفيد التذكير أن التفوق التقني الأوروبي جاء لاحقاً للتفوق السياسي، التنظيمي والإداري. كما يفيد أيضاً التذكير بأن تجربة محمد علي في مصر قد أدت إلى نتائج باهرة على الصعيد التقني، وعلى صعيد الإنتاج والتطور الاجتماعي والتنظيم العسكري. وقد كاد محمد علي يقضي على الدولة العثمانية لولا تحالف الدول الأوروبية ضده. وقد قضى هذا التحالف على التقدم الذي أحرزه محمد علي. فقد دعمت الدولة الأوروبية السلطنة العثمانية التي كانت تجري إصلاحات تنذر بالحدثة لكنها اعترضت سبيل محمد علي الذي كان يحقق تقدماً حقيقياً. وكانت تلك إشارة إلى أن الحدثة، بمعنى اتباع النماذج الأوروبية، مفصولة منذ البداية عن التقدم الذي يعني اكتساب القدرة على الإنتاج وتعبئة المجتمع، بغض النظر عن اتباع النماذج الأوروبية أو عدم اتباعها. وليس غريباً أن يستنتج المرء من ذلك أن الحدثة ليست شرط التقدم؛ وأن الهدف يجب أن يكون إحراز التقدم مع أو بدون الحدثة.

يخبرنا التاريخ عن الماضي، لكنه يقدم لنا أيضاً الدروس عن المستقبل، وعن سيرورة الأمور وجدوى الخيارات التي يمكن الأخذ بها لإحراز التقدم، أو الخيارات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى الاستنقاع في الماضي والعجز عن مواجهة تحديات العصر. والأرجح أن الخيارات المؤدية للتقدم تتعلق قبل كل شيء بإحراز القدرة على تعبئة المجتمع وشحن الإرادة؛ ولا ينفصل ذلك عن القدرة التنظيمية والإدارية؛ وكل ذلك مرهون بالسياسة. والفرق بين أمم أحرزت تقدماً وأخرى عجزت عنه هو الفرق في التعاطي السياسي في كل منها.

إن المقولة التي تجعل اليابان في القرن التاسع عشر أكثر حدثة من الدولة العثمانية ومن مصر يجب أن توضع موضع التدقيق قبل استخدامها لتفسير تقدم الأولى وتراجع الثانية والثالثة. والأرجح أن الفرق في مستويات التقدم التي أحرزت لا يعود إلى مستويات الحدثة التي أنجزت قبلاً بل يعود إلى الخيارات الكبرى وإلى أساليب التعاطي السياسي التي أدت إلى التقدم هناك وإلى التأخر هنا.